

الحسكة.. أنباء عن توقيف قائد ميليشيا "الدفاع الوطني" في الحسكة بعد اعتداء على 6 قضاة

zamanalwsl.net/news/article/102555



أرشيف

تضاربت الأنباء حول صدور مذكرة توقيف بحق "عبد القادر حمو" قائد ميليشيا "الدفاع الوطني" بالحسكة بعد الاعتداء على ستة قضاة كانوا يستقلون سيارة تحمل لوحات كردية أثناء دخولهم المربع الأمني في المدينة.

وذكرت مصادر موالية أن مذكرات توقيف "حمو" صدرت بتوجيه من وزير العدل والمحامي العام في محافظة الحسكة تسلمتها الشرطة العسكرية استعدادا للتنفيذها بعد الاعتداء على القضاة يوم الأربعاء الماضي.

وفي توضيح للحادثة قال قائد ميليشيا "الدفاع الوطني": "إنهم أوقفوا القضاة الستة بعد الاشتباه بسيارة نوع (فان) تقلهم لعدم حملها لوحات سورية ضمن قطاع المربع الأمني، وبعد مطاردتها وإطلاق النار على عجلات السيارة ومحركها وأجبرت على التوقف وكانت وجهة هروبها لمناطق سيطرة حزب العمال الكردستاني (الاتحاد الديمقراطي).

وأوضح في بيان مطول أنهم قدموا -القضاة- مع قيادي بارز من جبل "قنديل" وقيادي آخر باستخبارات الحزب الكردي من مدينة القامشلي، وأبرزوا مهمات من الإدارة الذاتية لا بطاقتهم الشخصية أو بطاقتهم القضائية، مشيراً إلى وجود سلاح أمريكي الصنع وغوغل ليلي، بالإضافة إلى أجهزة اتصال لاسلكية وجهاز

"تيترا" بالسيارة وجميعها تحمل أمر "مهمة" من قبل الحزب.

وتابع "حمو" إن القضاة الستة وهم "خضر العبد الله وصالح الجديعو وكمال الحسيني وصالح الحسن وعبد الله الحمد وعلي محمد" ادعوا أنهم يتجهون لأداء واجب العزاء بحي "غويران"، لكن وجهتهم الحقيقية هي الذهاب إلى السجن المركزي، لأنهم يعملون بمحكمة الإرهاب التابعة لحزب العمال الكردستاني (الاتحاد الديمقراطي) إلى جانب عملهم لدى حكومة النظام.

وكان اتفاق عقد الأسبوع الماضي بين اللجنة الأمنية لقوات النظام وميليشيات حزب "الاتحاد الديمقراطي" يقضي بإزالة كافة الحواجز داخل مدينة الحسكة.

وقتل خلال السنوات الماضية 400 عنصر من "الدفاع الوطني" في الحسكة، وجرح أكثر من 700 موزعين على قطاعي القامشلي والحسكة. وكان وجود هذه الميليشيا هو أبرز نقاط الخلاف بين النظام وبين حزب "الاتحاد الديمقراطي" و"إدارته الذاتية".